

ديموقراطية التعليم والوحدة الوطنية : تحليل من وجهة نظر العلوم السياسية (*)

أيلي حريق

إن السؤال المطروح أمامنا، كما يبدو لي، هو كيف نستطيع تحقيق وحدة وطنية في لبنان عبر النظام التربوي مع الأخذ في الاعتبار الآلام والدمار والهدر في الموارد البشرية والمادية خلال سنوات الحرب الخمس عشرة. ينطوي هذا السؤال على افتئان بأن التنوع الطائفي في لبنان هو المتّهم وان الحاجة هي تبني نظام ثقافي قومي وعلماني يحل محلّ النظام القائم.

ان الدولة هي، دون ريب، القوة والقوة الوحيدة التي بوسها ان نفرض ايديولوجية ما على الصعيد الوطني. ان تكوين جتنة وطنية يتم اختيارها من قبل المجموعات اللبنانية المختلفة بعد التوصل إلى اتفاق حول الموضوع هو بديل ممكن لحل تزعّمه الدولة. على انه تبقى في الحالتين اسئلة عدة تتطلب الاجابة: هل بوسع الدولة التوصل إلى صيغة علمانية للوحدة الوطنية تكون مقبولة عموماً لترسيخها في معاهد التعليم؟ وعلى افتراض ان بمقدور الدولة استنباط صيغة كهذه هل بالامكان تعليم وحدة وطنية؟ هل ان الحس بالهوية او الاتهاء الجماعي انعكاس لوضع شخص ما وعلاقاته في المجتمع، ام انه حصيلة تلقين افكار

(*) محاضرة ألقيت بدائرة التربية بالجامعة الأمريكية بيروت في ٢٦ مايو ١٩٩٢، ضمن برنامج الندوات الخاصة بالتعليم والوحدة الوطنية في لبنان - بمناسبة مرور ١٢٥ عاماً على إنشاء الجامعة الأمريكية بيروت. ونشر عقبها تعليق الأستاذ منح الصلح عليها، الذي ألقاء في الجلسة نفسها.

ووجهات نظر معينة وغرسها في النفوس؟ وهل بالإمكان تحقيق ذلك دونما انتهاك لمبدأ ديمقراطية التعليم او النظام السياسي الديمقراطي؟ هل تصاب الوحدة الوطنية حقاً بالضرر إذا ما خامر المرء إحساس بالانتهاء لأكثر من هوية؟ هل ان الوحدة الوطنية هي وحدها الحس الاجتماعي الشرعي والسليم؟

سأحاول في حديثي هذا معالجة هذه القضايا مبتدئاً بتقييم امكانيات الدولة كقرة قادرة على صياغة ثقافة وطنية جديدة وتنفيذها، ومصدر حقها في ذلك.

إن المقاربة النظرية المتخذة هنا هي دراسة الدولة بشكلها العادي مبتعداً بذلك عن الميثولوجيا المنتشرة في الأدب الكلاسيكي وخاصة في المبادئ المجردة والرؤى المثالية للاشتراكية اليوطوبية. ان الدولة بشكلها العادي ليست سوى مجموعة لا اكثرا ولا اقل من الممارسات والاعمال التي يقوم بها مسؤولوها على مختلف ربّتهم وعلى مختلف الفترات الزمنية.

والمبادئ الأخلاقية التي تستند إليها المجموعات والمفترض أن تعكسها الدولة تصلح على قدر صلاح الأفراد والمؤسسات المؤمنة على تحقيق هذه المبادئ وصونها. إن البقاء على الفكرة المجردة للدولة يؤول فقط إلى إرباك الشعب وتبرير سوء الاستعمال. إن الطموح إلى معايير أخلاقية رفيعة والسعى إليها من قبل مؤسسات الدولة هو هدف أعلى يقع اهماله على عاتق المواطنين فقط. غير انه لا يجب التسليم بذلك جدلاً. فالاهتمام يجب ان يتركز على مواقف وتصرف الذين يشغلون الوظائف العامة على مختلف المستويات كما يتمنى للمواطنين الاطلاع على كيفية الاهتمام بصالحهم ووضع الدولة أمام مسؤولياتها. ومع ذلك يجب ان يكون لدى المواطنين فكرة واقعية ومعقولة عن طبيعة السلطة السياسية والقوى التي تستند إليها. لأنه فقط بتفهم طبيعة الكائن الحي نتفهم المطالب التي نقدم بها إليه وحقنا في المطالبة. إذ ان شأن هذه المطالب، في حال عدم ارتکازها على اساس من الحقيقة، ان تؤول ليس فقط إلى خيبة الأمل والفشل بل إلى توليد ناشط لعدم الثقة والفساد العامين. وإذا كان اللبنانيون، كما يبدو، يطالبون بدور اضافي واشد حزماً للدولة في المجال التربوي فما هو الاساس الذي يستندون إليه لاتهام هذه الدولة على دور جديد كهذا؟

لقد بدا الحكم، أو ما يعرف تاريخياً بالدولة، بإخضاع الضعيف لحكم القوي (الغلبة على حد قول ابن خلدون). وتقديم الحضارة موسوم بمدى تراجع الاخضاع والاكراه امام الاقناع والمشاركة في الحكم. وبما اننا لا نجد في أي مكان من عالمنا هذا مجتمعاً متحضرأً كلياً كذلك لا نقدر ان نقع على دولة ترتكز بكل ما في الكلمة من معنى على الاقناع والاتفاق. ومع ذلك فهناك مقاييس ودرجات.

عندما تتجرد الدولة من الاوهام التي حاكها حولها الخيال الفلسفى فإن ما يتبقى منها لا يتعدى كونه مخلوقاً هزيلاً تفوق مزاعمه مؤهلاته على الأداء. وإذا القينا نظرة واقعية على الدولة كاسلوب عمل تظهر لنا هذه الدولة على حقيقتها - غير ملائمة وغير جديرة بالقيام سوى بالحد الأدنى من الاعمال العامة الأساسية لتأمين حاجات الناس وتيسير سبل عيشهم والمحافظة على النظام العام وتقليله العدوان البشري الجامح . أنها غير ملائمة لأنها كمنظمة يشغلها موظفون عاديون تحمل في ثنياتها الانحرافات واللاكفاءة ايها التي يحملها القيمون عليها. أنها غير جديدة لأن الأشخاص الذين يشغلونها غالباً ما يفتقرون إلى المعايير الأخلاقية المطلوبة لتمثيل الصالح العام او تحقيقه.

ان موظفي الدولة في العالم اجمع يظهرون عدم الكفاءة ويستعملون الدولة أداة لدعم مصلحتهم المادية الخاصة وتعظيم شأنهم و شأن مؤيديهم وأنصارهم . ويزداد مدى صحة هذه العبارة الأخيرة بتزايد انخفاض مستوى النمو في البلاد . والفرضية هنا هي أنه في المجتمعات التي تكون فيها انجازات الفرد في مجالات العلوم والدراسات الثقافية والفنون أكثر تدنياً كذلك تكون المبادئ الأخلاقية العامة . وفي حين لا تستطيع أية دولة إنكار ولوع موظفيها باستغلال الصالح العام لمنفعتهم الخاصة فإن هذا الواقع هو أعظم مما لا يقاس في البلدان الأقل نمواً كبلدان أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية .

لقد انتشر في القرن التاسع عشر اعتقاد خاطيء في مناطق كثيرة من العالم ووصل إلينا في البلاد العربية في منتصف هذا القرن . ويعكس هذا الاعتقاد اقتناعاً بأن الدولة هي الحل لكل الآفات الاجتماعية . هناك وجهان متلازمان

هذا الاعتقاد: الأول، الدافع الاجتماعي من وراءه، والثاني، عقلنة هذا الدافع، أي تفسيره وتبريره من قبل رجال الفكر. وسأتناول هنا فقط ما آلت إليه هذه الرواية بالنسبة لتأثيرها على مجتمعاتنا العربية مؤخراً.

(١) الدافع الاجتماعي . إن الاعتقاد بأن الدولة هي الحل لجميع العلل هو استجابة مباشرة لبروز الحاجات الاجتماعية وغلوها خارج حدود المقبول نتيجة الانفجار السكاني . لقد كان تنصيب الدولة كقوة تعلو على كل ما عدتها نتيجة أعراض متزامنة في المجتمع التابع قبل أن تجد الفكرة طريقها إلى كتب (هيجل) وأوين (لينين) وخطب (عبد الناصر) . فالمجتمع التابع هو مجتمع تعيش فيه الغالبية من السكان حول حدود الفقر، أي إما تقع على هذه الحدود أو تختها أو فوقها تماماً . إن نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع التابع الذين يعتمدون على العاملين في عيشهم هي نسبة كبيرة ومن هنا تبع قابلية هذا المجتمع للعطب: لقد زاد الانفجار السكاني في أوساطنا منذ منتصف هذا القرن في خطورة هذا الحال وخلق ازدحاماً في المدن ، ومع الثورة في وسائل الاتصال ، تحولت الجماهير إلى قوة سياسية سريعة الاستشارة يحسب لها حساب . وفي غياب الأسياد أو أولياء الأمور التقليديين كالاقطاعيين مالكي الأرضي ورؤساء التجمعات والعشائر لم يكن بدًّ للسكان المهملين من ان يفتشوا عن سيد جديد . وقد كان هذا السيد، نظراً لفقدان بديلٍ أفضل ، هو الدولة . فألفت الجماهير بطالها على اعتبارها، وكان قادتها الماكرون يبدون كل استعداد للتفاضل عليهم بخدمةٍ أو جميل . وهكذا وبقدر ما يعظم الوضع التبعي في المجتمع بقدر ما يعظم الدور المنشود للدولة . لأنه ما من أحد سوى المعدمين يأقن الغرباء على الأموال والمنافع العامة المتحولة أصلًا إلى ممتلكات خاصة . ويمكن وصف هذه النزعة ، بلغة علم النفس ، بالتصرف التعويضي .

(٢) لقد كان من الطبيعي ان يعمد رجال الفكر والسياسيون إلى نشر الوجه المعلن لهذه الأسطورة أي تقديم التبرير والتفسير لها . وهذا أمر معقول تماماً . ويتلخص النطق الذي اعتمدوه بأن عدم المساواة في المجتمع مضر بغالبية الشعب المحروم ولا يؤديّ معنى . إن آراء الكتاب مختلف من كاتب إلى آخر

حول أسباب تفشي عدم المساواة الحاد، لكن هناك اتفاقاً عاماً على أن عدم المساواة هو أمر غير منطقي وقابل للإصلاح عن طريق عمل حكومي مدبر. وأضف إلى ذلك، فإن الفقر بوجه عام، سواء أكان هناك توزيع عادل للدخل أم لا، ظاهرة يمكن تلافيها عن طريق نظام سياسي منطقي ورشيد. في ظل رأية الفقر، وكما يفترض غالباً، يستغل افراد وشركات امتيازاتهم في السيطرة على رؤوس الاموال والمهارات لتحويل الموارد الاجتماعية لمنافعهم الخاصة. إن هذا الخلل في السيطرة على الموارد لا يشكل عملاً انانياً ومعادياً لمصلحة المجتمع فحسب بل، وبالمعنى الاقتصادي، عملاً لا عقلانياً إذ أنه يعجز عن زيادة المردود الاجتماعي للاستشارات المادية والبشرية إلى حد الأعلى. انه يشكل جهداً مفتتاً ومضياً على الصعيد الوطني. ان مجتمعنا سليماً يزيل هذه الآفات وذلك بالتنسيق من خلال تحطيط مركري، فهوضاً عن العمل على اهداف متضاربة فإن بإمكان قوة مركزية تنسيق الجهود الاجتماعية كافة والاستثمار في مشاريع مفيدة اجتماعياً ودفع انتاجية العمل والرساميل عن طريق التركيز والتنظيم، كما بإمكانها ان تخلق الروح المعنوية الخيرة على الصعيد الاجتماعي وذلك بربط الجهد المبذول بالمكافأة. وبالختصار، فإن المردود الاجتماعي ينشأ ويتراءكم ليوزع على أساس الاستحقاق والاعتبارات الإنسانية فقط.

إن لفكرة المنظم المركزي الفرد، من الوجهة النظرية، امتيازات عده إذا ما قورنت بفكرة تعدد المنظمين. فالمنظم الفرد يرى الصورة بأكملها وينظر للكل وليس لفئة، وبالإضافة فإنه يعمل من موضع قوة و بإمكانه استجامع المزيد من موارد الاستثمار وتوزيعها بالطريقة الأكثر إنتاجية. وفي النهاية فإن المنظم المركزي الفرد يعمل لمصلحة المجتمع ككل وليس لمصلحة أفراد وشركات وجماعات خاصة.

الدولة الرعوية. إن لتلك الحجج، سواء نقلت إلى الشعب عن طريق الرموز والبيانات الخليجية أو الخطاب، لها وقع الموسيقى في آذان الجماهير المتربدة وحاملي المظالم والعاطلين عن العمل والمهملين. ان هذه الجماعات تشکل غالبية

السكان في البلدان الأقل نمواً الأمر الذي يخلق حقائق سياسية ممتعة للذين يتصدّدون في المياه السياسية. وبفعل هذا الوضع يتم التلاقي والتوافق بين المفكرين السياسيين (تحوي فئة المفكرين معظم الحائزين على درجة علمية رسمية) من جهة، وبين غير متعلمين وأنصاف المتعلمين والساخطين والخسود الفقيرة والمتدنية الراتب من جهة أخرى. وينعقد على نحو غير رسمي ميثاق رعاية يضم الجانبين تحت لواء قضية واحدة مشتركة ممهور بوقع أقدام الجماهير والهناقات الصادبة للهاتفين. وبفعل هذا التحالف تولد الدولة الرعوية ويتم الاحتفال بقدومها. لكن المولود الجديد، ولسوء الحظ، يدخل رحال هذا العالم عن طريق العنف ويتعرّع في أحضان السلطة البوليسية.

إن الدولة الرعوية هي هيئة سلطوية تدعي الحق في إخضاع الفرد وحقوقه اخضاعاً كاملاً لمصلحتها وتزعم بأنها المقاول أو رب العمل الرئيسي ومزود المجتمع بالخدمات التي يحتاجها في آن، وبكلمات أخرى، فإن الدولة الرعوية تستحوذ على مهام اقتصادية شاملة وتسهر على مصلحة المواطنين بتزويدهم بالخدمات الأساسية كالصحية منها والتربوية والإسكانية.

إننا لم نصبح على عهد بالدولة الرعوية في مجتمعاتنا العربية إلا منذ عهد قريب فقط وبالتحديد بدءاً بأوائل السبعينات. لقد كانت حصيلة أعمال هذه الدولة مشاريع الإصلاح الزراعي، والتأمين، وجموعة منوعة من مشاريع الأعمال الحكومية، والعماله أو التوظيف استناداً إلى قرار سياسي، والاعنان المالية والخدمات بالمجان في مجالات التربية والصحة والاسكان. إن الدولة الرعوية التي طالما اشتهرت بكونها الطريق الأفضل نحو المستقبل سرعان ما انتهت إلى خيبة أمل دعاتها ومؤيديها. وبعد انقضاء عقد لا أكثر على قيامها بدأ التصدع والتمزق بالظهور في صرحها، مفضيين في النهاية إلى طريق مسدود من العجز وانفصال العلاقة بالواقع.

إن الازدهار الموعود، الرفاهية، لم يتحقق من قبل الدولة الرعوية وابتدا نوع من التحرك نزولاً بالتأثير على المجموعات المتدنية والمتوسطة الدخل. وابتداأت الخدمات الصحية والتربوية بالانخفاض وأرقام البطالة بالتصاعد من

جديد. إن تحالف المنفعة المشتركة لم يغير الوضع التبعي للمجتمع لأن أعداد الحائمين حول تخوم الفقر ونسبتهم لم تتقلص. لقد تحطم حلم العقلانية في النظام الاجتماعي تاركاً المخيّبين وجهاً لوجه مع الحقيقة المطلقة للتبعية من جديد لكن بدون راءٍ هذه المرة.

ماذا كان وجه الخطأ في المشروع الملهِم؟

لقد كانت مدخلات الدولة الرعوية، في جزء منها، صحيحة التغييرات في النظام الاقتصادي العالمي كالارتفاع في أسعار البترول والانحسار الاقتصادي ومبدأ حماية الانتاج الوطني في البلدان المتقدمة صناعياً. إن هذه العوامل الكفيلة بإسقاط أي نظام ديمقراطي ينتهي السهولة كما حدث فيmania وغيرها من دول العالم في الثلاثينيات.

ومع ذلك، فقد كان السبب الرئيسي لسقوط الدولة الرعوية الافتراض اللاواقعي الذي ارتكزت عليه وخاصة عندما كان الامر يتعلق بكفاءة الموظفين واهتمامهم بالصالح العام. انها قصة يطول شرحها في هذا المقام. ومع ذلك فالافتراض الاساسي الواهي في هذه النظرية هو جوهري بالنسبة لحجتنا المتعلقة بدور الدولة في مجال التربية والديمقراطية. ويلزمنا ذلك ان نسأل السؤال الاساسي التالي: ما هي الدولة؟ ولماذا يجب ان تكون مختلفة عن آية منظمة اجتماعية أخرى كيما يُعهد إليها بمثل هذه المهام الواسعة والهامة؟

دعونا نأخذ مثلاً بسيطاً من المناوشات والكتابات العربية حول الاشتراكية آملين بأن نكشف بذلك نقاط الضعف الهامة في تفكير دعاة الدولة الرعوية.

لطالما أتبئنا بأن الملكية الخاصة هي مصدر الداء وان الملكية العامة تخلق العدالة. قد يكون هذا صحيحاً. لكن ثمة شرك هنا. ما هي الملكية العامة؟ ان الجواب الوحيد الذي توصلنا إليه يحدد هذه الملكية بما هو مسجل على اسم الدولة من اموال واملاك تتصرف بها وتدير شؤونها. وبكلمات أخرى، فالاموال والاملاك العامة أو ما يملكه الافراد مجتمعين هي فعلاً ملك الدولة ورهن ادارتها. لكن هذه المسألة هي مسألة اقتصادية مثقلة وعليها يرتكز صرح

الاشتراكية الاساسي أو يهوي . لأنه من هي الدولة ان لم تكن المجموعة الكاملة لمسؤوليتها وموظفيها؟ هل تمتلك المعرفة الكافية بهؤلاء الموظفين كيما نلتزمهم على أسباب عيشنا وقيمها الثقافية؟ ما هو نوع الضوابط التي تملكها للجسم هؤلاء الغرباء الذين خصّصنا لهم مهمة إدارة ثرواتنا؟ ان السؤال الشرعي والهام هو عما إذا كانت الدولة تمثل الشعب أو فلننقل أولئك الذين يشغلونها.

وبقدر إلمامي بالأمر فإن مجموع كتابات الاشتراكيين العرب لم تعالج مطلقاً هذا السؤال الخطير . فالنقطة الرئيسية وهي ان التحالف بين المجتمع التبعي والمفكرين السياسيين هو الضمانة بأن الوعود ستحقق بقيت على وجه التعميم ضمنية .

وبما ان شروط التحالف الرعوي في ميدان الصراع السياسي كانت على العموم معروفة فقد استعمل كل طامح إلى السلطة مبادئ هذا التحالف وقواعد على نحو يحقق اهدافه . لقد آمن البعض بهذه المبادئ وامتنع البعض الآخر، لكن النتيجة كانت ذاتها - لقد جاء الهدف السياسي للفاعل قبل أي اعتبار آخر.

ان للسلطة السياسية منطقها الخاص الذي لا يتواافق بالضرورة مع منطق العدالة والإنصاف . إذ يجب ان يُنظر إلى السلطة السياسية كرأس مالٍ يتطلب الحصول عليه والاحتفاظ به ثمناً . ان السلطة السياسية ليست مجانية ولا «هبة من الله» . ان التناقض الظاهري في البلدان العربية هو ان ثمن السلطة مفهوم ومدفع عن وعي من قبل الذين ينشدونها لكن الذين يعترفون بذلك هم قلائل . لقد تربينا على الایمان بعالمٍ خير يكرّس فيه الأفراد غير الانانيين أنفسهم للخدمة المجانية . إن حقيقة الأمر هي بأن للسلطة ثمناً يتعين على كافة الذين ينشدونها أن يدفعوه على ان يستعيدوا تاليًا رأس المال مشغوعاً بالأرباح . وينطبق هذا الامر على المصلحين المزيفين وعلى القادة الغارقين في التقليدية . ان علم الاقتصاد المتعلق بالسلطة هو علم لا يزال في مهده ، وهو كقضية الجنس يجب ان نتفاهم حوله ونناقشه بوضوح وصراحة كيما نغلب على المشاكل التي يخلقها

لنا. وبما ان قوانين هذا العلم وقواعداته تختلف عن قوانين وقواعد العدالة والمساواة يتبعن علينا ان نعرف تكاليفه، الكمية التي نرغب في شرائها، وما هو الثمن وكم يبلغ في مجموعه.

هناك حقيقة بسيطة يعيها الجميع في هذا الميدان ولكن ليس كل امرئ على ما يليدو يستنتاج مدلولها، وهي بأن الدولة الرعوية التي اعتُبرت وما تزال الفاعل المخلص والعقلاني والعادل والحسن المعرفة تتألف حقاً من أفراد من لحم ودم يتبعن عليهم أن يدفعوا ثمناً للسلطة التي اكتسبوها وثمناً للمحافظة عليها. ان تكاليف السلطة لم تكن دوماً منسجمة مع الخدمة الفضلى الواجب تأديتها وما يزيد الأمر سوءاً ان المشكلة ليست فقط ان مصالح هؤلاء الأفراد مرتهنة باعتبارات سياسية واهتمامات خاصة بصرف النظر عن مصالح الآخرين بل ان مهاراتهم تكاد لا توجد أو ليست، في حال وجودها، وثيقة الصلة بما كلفوا به من مهام. لقد كان الادّعاء في الواقع، هو بأن الملكية قد وضعت في خدمة الصالح العام عندما سلمتها الدولة، لكن حقيقة الأمر هي في أنها قد وضعت في خدمة صالح الأقوياء والمحظوظين الذين كانوا يتبوأون المراكز السياسية المناسبة في الوقت المناسب.

و قبل الاقتراح بجعل الملكية عامة فإن المسألة الأساسية فيمن سيتولى ادارتها وفي اتجاه أي هدف وماذا نعرف عن المدير يجب ان تطرح بوضوح على بساط البحث وقبل أي مسألة أخرى. إستبدل مفرد «الدولة» بكلمتني «بيروقراطيين» «وسياسيين». لقد أهملت هذه التساؤلات في محادثاتنا العربية حول السياسية ومناوراتها، وقد كان الثمن باهظاً حقاً.

ان النموذج السويدي للاشتراكية الديمقراطي يجيب على هذا التساؤل المتعلّق بضبط الملكية العامة وادارتها. ومع ذلك وحتى في الاشتراكية الديمقراطي فالموظفوون ليسوا الأفضل معرفة أو الأكثر تحمساً بالمسؤولية أو الأعظم تحفزاً للقيام بالمهمة. أما في البلدان غير المتقدمة فإن الفساد واللامكافأة يلحق الدمار والأذى بشؤون تنظيم الملكية العامة عندما تُسلّم هذه الملكية إلى الموظفين. حقاً

إن للاشتراكية خطأً أوفر بما لا يُقاس من النجاح في البلدان المتقدمة عنها في بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حيث المسؤولية هي نتاج مجهول، وحيث مفهوم المنفعة العامة مادة خام، دون أن أقصد هنا أن نطلق حكمًا عاماً جارفاً حكمًا يبدو كإعادة لرأي الاستعمار الجديد.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار موقع لبنان فإننا سنجد بأنه يقع على نحو متباين في عدد الانظمة السياسية غير المستقرة وغير المؤسسة أي غير المؤكّد فيها على التنظيم. أما فيما يختص بالتربيّة فعلينا إذن أن نتوقع بأن يكون هؤلاء الذين يسيّرون النظام التربوي تابعين سياسياً لمن هم أرفع منهم منزلة وأن تكون الأولوية لديهم خدمة اهدافهم السياسية والشخصية، وأن يكونوا من ذوي الكفاءة المتقدمة وخاضعين لضغط واء جداً من قبل المجموعات الرئيسية أو أعضاء المجتمع. لماذا يجب على المرء، والحالة هذه، أن يتوقع ائتمان موظفين بهذه الصفات على اقامة مناهج دراسية وتنفيذها؟

من أجل الذين يشعرون بأن إعطاء دور بارز للدولة قد يتّأيد بدراسة الموضوع في بلد معروف على وجه افضل بحزمته وطبيعته التقدمية دعونا نتطلع إلى مصر الثورة، وسيتضح لنا ماذا يحمل بالتربيّة والملكيّة العامة عندما يعهد بها إلى الدولة الرعوية. إننا سنرى هنا بأن الدولة، مثلّة بمسؤوليتها وموظفيها، ليست الأفضل معرفة ولا الأعظم جدارة ولا الفاعل الكفاء الذي قُصد به أن يكون ولا الأقل فساداً. وفي الواقع فإن الدولة قد تحولت في مصر الثورة إلى فاعل مستغلٌ ومؤذٍ هزيلٍ ومنشىٍ لثقافة غير مواطنية. لكن المرء قد يتتسائل لماذا اخترنا مصر بالذات: لأن مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي تملك تقليداً طويباً كدولة ذات كيان، بالإضافة إلى كونها قد اجتازت ثورة تستحق من أجلها شهادات موثوقة من حسن التقدير. وأخيراً، لأن مصر هي قريبة جداً من كونها نموذجاً من الدولة الرعوية كالذي يجده المرء في هذه المنطقة من العالم.

الشكل (١) معايير لتقدير كفاءات الموظفين وصفاتهم العامة

صفات البلد	مستقر ومؤسساتي	مستقر ولا مؤسسات
نظام اخضاع الفرد وحقوقه اخضاعاً تماماً لمصلحة الدولة	متدن الى متوسط	عال
المعايير الحضارية: الولاء	مؤسساتي	شخصي
كفاءة الموظفين	عالية إلى متوسطة	متدنية إلى متوسطة
الاحداث المجتمعية على الموظفين	متوسطة إلى عالية	متدنية
معايير التوظيف	الكفاءة أولاً والولاء ثانياً	الولاء أولاً والكفاءة ثانياً
الأولويات التي يدين بها الموظفون	الواجب والخدمة	سياسة وشخصية
اتقاد الشعور السياسي	متدن	عال
الفساد	متدن	عال

دعونا ندرس باختصار المطالب بإعطاء دور أعظم نفوذاً للدولة. إن المعرفة المتفوقة والتنسيق صفتان على جانب كبير من الأهمية في مساندة قضية الدولة الرعوية. لكن هذا المطلب ذاته قد لُطّخ بالفشل. إن الخطة الخمسية، مثلاً، لم تقييد بقاعدة توزيع الموارد التي نصّ عليها المشرع وقصرت عن تحقيق أهداف هذا التوزيع. ومع حلول السنة الأخيرة من الخطة كانت مصر قد خسرت كل احتياطاتها من العملات الأجنبية ورزحت تحت الديون. أما الخطة الخمسية الثانية فقد مُدت إلى سبع سنوات بيد أنها في الواقع لم تُشكّل مطلقاً أو تنفذ. وبالنسبة لإدارة الدولة للملكية العامة فقد كلف ضباط مواليون من الجيش بمصانع القطاع العام. وقد أفرَطَ هؤلاء الضباط في تزويد هذه المصانع بالأنصار واليد العاملة محاربةً للبطالة. كما فرضت الدولة على هذه المصانع سياسة ضبط

أسعار كي تجعل ممتلكاتها في متناول موظفيها المتذبذب الدخل. لقد كانت النتيجة، حسبها كان متوقعاً، غير مشجعة. لقد بقيت الأجور متذبذبة نظراً لكثره السيد العاملة في هذه المصانع وكذلك الارباح. لقد كانت اختيارات الاستثمارات هزيلة^(١) وكانت الرساميل المستثمرة قد أخذت في التناقص قبل انتهاء الخطة الخمسية الأولى، ومنيت المصانع بخسائر جسيمة وترامت الديون، وكان النمو بطريقاً أو سلبياً.

دعونا ندرس الواقع التربوي في مصر كمثال عن المشاريع الحكومية التي أقيمت عن حسن نية في الاصلاح.

التربية: النموذج المصري. ان نظام عبد الناصر يجب ان يعطى التقدير لجعل التعليم على مختلف مراحله شاملًا وبالمجان. وقليلًا ما يقدر المرء ان يشكو من ذلك. إذن ما هي القضية؟ ان القضية هي بأن الموارد المالية، بالرغم من توفر النوايا الحسنة، كانت ضئيلة، ومع ذلك تمكنت الحكومة بالموارد المحدودة ايها ان توسع فرص التعليم لأعداد كبيرة من الطلاب الناشئين الذين لولا ذلك لتركوا يتسلّعون على جوانب الطرق. وفي الجهة المقابلة، انخفضت نوعية النظام التربوي بأكمله بدءاً برياض الأطفال ووصولاً إلى الدراسات الجامعية العليا. وانعكس ذلك سلباً على كل نشاط في البلاد، هذا فضلاً عن التأثير السلبي على المستويات التربوية في البلاد العربية حيث يلعب المصريون دوراً مهميناً في مجال التربية. لقد تعين على الدولة، وهي غير قادرة على توفير الاعتمادات المالية المطلوبة، ان تخفض رواتب المعلمين وان تضع التلامذة في مدارس مكتظة، وان تقتصر على نصف نهار من الدوام المدرسي توفيراً لفرص الدراسة للمزيد من الطلاب كما كان عليهما في نهاية المطاف ان تعتمد على المساعدة الأجنبية لبناء المدارس للأولاد المصريين.

وبالاضافة، فقد اعتمدت الحكومة سياسة تعيين طلاب من ذوي السجل الأكثـر هـزاً في دور المعلمين لتجعل منهم أـساتـذـةـ الأـجيـالـ المـقـبـلـةـ. وـعلاـوةـ عـلـىـ ذـلـكـ فـقـدـ كـانـتـ الكـتبـ المـدـرـسـيـةـ مـنـ النـوعـيـةـ الأـكـثـرـ تـذـبذـبـاًـ وـكـانـتـ مـؤـامـرـاتـ المـشـرـفـينـ ذـاتـ أـثـرـ فيـ تحـدـيدـ مـنـ سـيـؤـلـفـهـاـ وـيـحـنـيـ أـربـاحـاًـ طـائـلـةـ مـنـ عـمـلـيـاتـ بـيـعـهاـ.

ولم تقتصر الآثار الضارة الناتجة عن توسيع الدولة لنظام التعليم المستقر، ولسوء الحظ، على تدريب في نوعية التعليم، لكنها أحدثت فساداً واقتلاعاً في جذور هذا النظام على نحو مباشر وتسامحت بذلك. أولاً، لقد كان كل شخص يتلقى وعداً بالحصول على التعليم وعلى وظيفة حكومية ومكافأة لدى التخرج بدرجة ثانوية أو جامعية. ونظرًا لرداءة الوضع التعليمي داخل المدرسة فقد لجأت عائلات عدة إلى التحايل والرشوة والعنف للتأكد من أن أولادها يخرون.

وفيما كانت الأزمة تتسع وتصعب معالجتها تطور الفساد الضخم في عملية التعليم وتواصل إلى يومنا هذا دون أن يجدون في الأفق أي حل. لقد أصبح الطلاب ضحايا نظام دروس خصوصية قسري إذ كان الأساتذة بالنظر لأجورهم المتذرعة، يُكرهون تلامذتهم على تلقي الدروس الخصوصية خارج أوقات الدوام المدرسي. ونتيجة لذلك كان الأستاذ يخنسن القليل جداً من الاهتمام لدورات التعليم في المدرسة ويكرس معظم نشاطه للدروس الخصوصية. وهكذا نُفيت الواجبات المدرسية من مكانها الأصيل إلى مكان ثانوي.

وفي الحقيقة فقد أصبح التعليم المجاني المعلن جهاراً بالتحايل تعليماً ذا بدأ. لقد اثبت التعليم الحكومي المجاني الشامل، في الواقع، أنه ليس مجانيًّا ولا شاملاً. لقد كانت العائلة المصرية المتوسطة الحال تنتهي بدفع ما يربو على المئتي دولار في السنة بدل الدروس الخصوصية التي كان يلتقطها كل ولد من أولادها (يقبض استاذ الجامعة حوالي ٣٠٠ جنيهها في الشهر). فالتعليم إضافة إلى كونه لم يعد تعليماً في المجان أصبح يُدار بطرق ملتوية. كل هذا والمدارس الخاصة إما مُقفلة أو مقيدة من قبل الدولة. إن للعديد من المدارس الخاصة مشاكله حالياً، ولكن لضاغطة هذه المشاكل تُعامل وزارة التربية هذه المدارس معاملتها للمدارس الحكومية، فتتدخل في كيفية ادارتها وتشغيلها وتضييقها باستمرار.

كيف يمكن لنظام تربوي كالذى أتينا على وصفه ان يعمل على تعزيز تربية وطنية ذات طبيعة مثالية؟ ونظرًا لقدرة محدودة كهذه على الانجاز فلماذا لا نفكير

بأن يكون دور الدولة أشبه ما يكون بعملية سد ثغرة؟ عندها ستقوم الدوله بالايفاء بحاجات الذين يحتاجون لمساعدتها ويطلبون هذه المساعدة. كما يتعين عليها تسهيل دور الجماعات في مجال التربية وحماية معاييرها من السقوط والاحتراس من الاحتيال والخداع.

قد يتساءل المرء عما إذا كان الوضع المصري هذا هو مجرد وضع استثنائي خاص أو يجدر اعتباره نموذجاً للوضع التربوي في دولة رعوية. من الواضح أن القضية المصرية هي صورة ايساحية للمبادئ اللاعملية وليس حادثة عرضية نعيدها هنا للتندر. وفضلاً عن ذلك فالقضية ليست في ان كافة المدراء والمعلمين في النظام المدرسي في مصر هم غير اكفاء ويسعون وراء اهدافهم الخاصة أو انهم أسوأ من نظائهم في العالم الذين يعملون في ظل ظروف مشابهة، بل ان النظام الذي يعملون من ضمنه هو الذي يدفعهم إلى الانحراف والتقصير في الوصول إلى المقاييس السوية.

يخلق تسييس العملية التربوية واستغلال الموظفين ردود فعلٍ من نوع خاص وغالباً ذات طبيعة غير مواطنية، وعندما يقترن التسييس بغياب الديمقراطية والمسؤولية تصبح النتائج اسوأ. مثلاً، انتُخبت الهيئة الادارية في إحدى الجامعات المصرية عميداً لها، وبعد انتهاء مدة ولاية هذا العميد اعيد تعينه في المنصب ذاته ولكن في هذه المرة من قبل وزارة التعليم العالي. لقد صعقت الهيئة الادارية من الاختلاف الذي طرأ على سلوكه مدة ولايته الثانية ومن صعوبة الوصول إليه.

إن نزعة الدولة إلى الإفراط في الإنفاق على المشاريع دون اعتبار للموارد المالية لا تقصر على مصر فحسب. إنّ تونس بورقية، وهي دولة عربية أخرى، لم تكتفي بتوفير التعليم مجاناً للجميع بل زودت كلّ طالب جامعي بمربّى غالباً ما كان يفوق دخل أهل هذا الطالب. ولما كان عدد الطلاب يتنامي بسرعة لم تعد الحكومة قادرة على الایفاء بالحاجات أو على سحب المرتب. وكانت الحصيلة تحول الجامعات إلى مرانع للعنف والاضطراب السياسيين.

انني ادرك تمام الادراك بأن القضية المطروحة امامنا في لبنان ليست في الأصل قضية اقتصادية مع ان الاقتصاد هو أحد عناصرها. ومع ذلك فالغاية هي هنا بأن تُظهر استناداً إلى التجربة كيف فشلت الدولة (وهي مثال نموذجي لذلك)، في تنفيذ الخدمة الأكثر أهمية، التي أخذت على عاتقها القيام بها، وحالت دون تدخل الآخرين للمساعدة

وبما ان الحكومات تختلف في قدرتها على الانجاز وأن البعض أكثر كفاءة من البعض الآخر فيجب ان لا نستسلم للقنوط. فبمقدور المجتمعات ان تُصلح من أمور حكوماتها إن هي شاءت. لكن قبل الإسراع في تحصيص مهام جديدة للدولة يتوجب على المرء ان يتتأكد من ان الاصلاح موّضد الأسس وأن الدولة في وضع يكّنه من العطاء. ومع ذلك يتوجب على المرء أن لا يبالغ مطلقاً في تقييم مدى قدرة الدولة، عصرية كانت أم لا، على تأدية واجباتها على نحو كاف.

التنوع والوحدة الوطنية. إنّ هذا ليقودنا إلى الوجه الآخر للمسألة: الوحدة الوطنية وكيفية تعزيزها عبر النظام التربوي. وتدل الخطوات التي اتخذت لإعطاء دور أعظم للدولة تدلّ ضمناً على أن النظام التربوي يجب ان يحوي عقيدة موحّدة متجانسة تُعلم للطلاب. وعندما تعطي الأوامر للمدارس الخاصة العديدة في هذا البلد لغرس هذه العقيدة المرسومة من الدولة في نفوس الطلاب.

وسنؤكّد هنا أولاً إن تجانس العقيدة ليس ضروريّاً، ولا هو يتأي بالنتيجة المنشودة. ثانياً، ان النزاع الاهلي في لبنان لم يكن وليد تنوّع طائفي بل كان سياسياً صرفاً ومعالجته بغض التجانس يعني استعمال الدواء الخاطئ. أولاً، ان الفكرة الواسعة الانتشار بأن الحرب الاهلية في لبنان هي حصيلة التعديدية والنظام التربوي الحر الذي عزّزها كانت خطأً فادحاً. ان التاريخ مليء بحالات تدلّ على حدوث حروب أهلية في بلدان ذات نظام مركزي وفي بلدان متقدمة في المركزة حتى في هذا القرن. لقد ابتلّت روسيا وأميركا وأسبانيا

واليونان وكثير غيرها بحروب أهلية. والأردن، الأقرب مسافة إلينا، والذي هو دولة ذات نظامٍ مركزيٍّ بالغ قد اجتاز هو الآخر حرباً أهلية خلال عامي ١٩٧١ - ١٩٦٩.

لقد قام بالحرب الأهلية في لبنان جماعات تلبست شعارات الدين. لكن الأمر كان عرضياً. فقد كان يوسع هذه الجماعات أن تتلبس شعاراً مختلفاً كلياً عن الشعار الطائفي. وتدلّ الأدلة التجريبية على أن الشعور الطائفي عام ١٩٧٠ كان أدنى منه في أي وقت مضى من التاريخ المعاصر. لكن إذا كانت المسألة هي كُبْت أو قمع كل أنواع التعددية أو أي منها عندها نطاً أرضًا خطرة جداً ولا غاية بعدها في أي حوار إضافي.

إن السؤال المتعلق بكيفية تشكيل هوية اجتماعية هو في لبّ هذا المؤتمر. هل يمكن تحقيق هذه الهوية عن طريق غرسها في النفوس أو أنها نتاج قوي متعدد أبرزها التغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية؟ إن الهوية السياسية في لبنان لم تكن دوماً طائفية ولم تكن كلياً كذلك عندما اندلعت الحرب في السبعينيات. ففي عام ١٩٧٢ اشرف الاستاذ حليم برکات بالاشراك مع الكاتب على استبيان تناول المناطق الدينية المختلفة الثلاث في بيروت، وقد دلت الأوجبة عليها أن الروح الطائفية جدّ متدينة. ان مدى النمو الذي حققه المناطق السكنية المختلطة هو دليل ساطع آخر على اضمحلال المواقف الطائفية.

ان الرواية التي تمثل مواقف اللبنانيين على نحو أصح هي بأنه كان للبناني في السبعينيات أكثر من حسّ واحد بالهوية: عربية، لبنانية، طائفية وعائلية بتراكيب وقوى متفاوتة. ان الكينونة عربية كانت أو لبنانية هي احساس جديد في الانتهاء القومي. ان الهوية الطائفية مع أنها أكثر قدمًا، هي أيضاً حدثة حتى وإن كان الكثير منا لا يعي ذلك.

لقد دلّ التسلسل التاريخي للامتناء السياسي في لبنان على تعاقب في الهويات: علمانية اقطاعية، وبعدها طائفية، ثم قومية ووطنية. لقد انبثقت الطائفية اللبنانية أول ما انبثقت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر متبرعة

بهوية قومية عربية في وقت مبكر من هذا القرن، وهنا يمكن القول بأن التعبير عن المشاعر بالنسبة للهويتين بقي محدوداً حتى الثلاثينيات والاربعينيات.

من جهة أخرى فقد نشأت الطائفية ونمّت خلال العقود الأولين من القرن التاسع عشر. وقبل ذلك كانت الهوية الاقطاعية هي سيدة الموقف. لقد افسح انحسار الهوية الاقطاعية خلال القرن التاسع عشر في المجال لضرورب متنوعة من الانتماء الطائفي والقروي واللبناني. ان عملية التغيير في هوية الفرد قد رسمت بعناية من قبل فؤاد خوري في مؤلفه من القرية إلى الطائفية كما أن عملية التحول من الهوية الاقطاعية إلى الهوية الطائفية قد دعمت بالوثائق في كتابي السياسة والتغيير في المجتمع تقليدي. وقد تم الاكتشاف في الحالتين بأن التغيير الاجتماعي قد تقدم من حيث الزمن على التغيير في المواقف. لقد أدى التغيير من الهوية الاقطاعية إلى الهوية الطائفية نتيجة ضعف وضع العائلات الاقطاعية والاقتصادي والقوة المتنامية للمنظمة الكنسية. لقد كان للحس بالهوية اللبنانيّة جذوره في الوعي الطائفي المستشري آنذاك في صفوف الموارنة في حين كانت الطوائف المتنوعة الأخرى تجد نفسها في ظل بنية عامة للدولة تتطلب مشاركتها وتعاونها. لقد انبثق الحس بكينونة الدولة أول ما انبثق بين الدروز والموارنة (بالاشتراك مع مجموعات أخرى أصغر حجماً أو شأنها) في ظل الامارة المعنية ومن بعدها الامارة الشهابية. لقد شكلت امارة الجبل نقطة الانطلاق وليس الدولة اللبنانية المكتملة النمو التي نعهد لها الآن. لقد تواصلت عملية بناء الدولة إلى ما بعد عهد المتصرفية وبزخم أشد في ظل الجمهوريتين اللبنانيتين الأولى والثانية. وطوال فترة العملية التاريخية التي كانت فيها الدولة اللبنانية قيد الانشاء نلاحظ بان الولاء والهوية كانا حصيلة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية، وليس حصيلة تلقين رسمي من قبل الدولة.

لقد سبق التغيير في الهوية من قروية إلى طائفية بين الشيعة الهررة إلى المناطق المدينية حيث أصبحت الرابطة المفيدة والهادفة هي الناس الذين يتّمون إلى طائفة دينية واحدة. لقد كانت هذه عملية توسيع وجهة نظر الفرد من مجموعة أصغر (القرية) إلى أخرى أكبر منها (الطائفة). لقد تواصلت عملية

التنقل بين الاماكن حتى يومنا هذا ومعها تعاظم المذهب الشيعي كايديدنولوجية طائفية.

لقد مثلت القومية العربية تحولاً من انتهاء إلى السلطة العثمانية (ديني ومواطني) إلى انتهاء قوامه المجموعة العرقية أو الثقافة للسنة العرب في المقام الأول. لقد كان ظهور هذا الوضع أيضاً في لبنان نتيجة عداء متاحصل تاريخياً للإيديولوجية العثمانية المهيمنة. كما كان هذا الظهور، على نحو أشد، حصيلة تغير اجتماعي وسياسي أسبق: انهيار الدولة العثمانية وانتشار وسائل الاعلام.

وتجدر الاشارة هنا إلى أنه في كل من الحالات الثلاث^(١) فجرت الحوافز الاجتماعية استجابة عرقية - حضارية جدًّا اساسية. فقد استبدلت الهوية الاقطاعية بين الموارنة بشيء خاص بهم ألا وهو ثقافتهم وتاريخهم الخاصان اللذان كان يجري التعبير عنها بحسن طائفي ثم بهوية لبنانية أوسع كان تاريخهم مكوناً رئيسياً فيها. وفي حال التغيير من الهوية القروية بين الشيعة (المصحوبة دون ريب ببعض آثار واهية من هوية اقطاعية)، لم تكن الاستجابة علمانية مدنية بل طائفية منبثقة عن الصلة الحضارية للفرد. لقد كان الأمر مثالاً لدى الطائفة السننية فقد فجرت التغييرات في كل من البنية السياسية والمجري الإعلامي استجابةً خاصة مقتطعة من الحضارة السننية: حضارة المسلمين العرب.

لقد ظهر في التاريخ المعاصر عامل أكثر حداثة كان المسؤول عن إحداث انتهاءٍ جديدة مع أنه نادراً ما لوحظ حتى الآن من قبل الباحثين في القضايا القومية والسياسية. وتعلمنا الحكم السوسنولوجية (المتعلقة بعلم الاجتماع) بأن المنظمات الرسمية تخلق بنفسها حسها الخاص بالانتهاء. إن الدولة هي هذه المنظمة الرسمية التي خلقت العضوية فيها هذا الانتهاء. إننا نجد الآن، مثلاً، بأن لكل دولة عربية حتى تلك التي انشئت كلياً عن طريق القوات المستعمرة

(١) ان الاقتصر هنا على المجموعات الثلاث الكبرى من الشعب مرده ضيق المقام وليس نقصان الوعي لأهمية المجموعات الأخرى.

كالعراق حسًّا بالانتهاء إلى الدولة. ان الحسّ بالكونية لبنانية كانت أم يمنية أم كويتية أم تونسية أم مصرية، هو ظاهرة قوية في الوقت الحاضر مع انها متجاهلة ربما لأنها تبعث الارتياب في نفوس القومين العرب.

إن التجربة اللبنانية في موضوع التحول في الهوية هي تجربة مثقفة. ففي سياق عملية اختبار العضوية في النظام الجمهوري اللبناني ابتدأ نوع من التكافل والتعايش بالظهور: المسلمين يكتسبون حسًّا إضافيًّا بالانتهاء إلى لبنان وال المسيحيون يحرزون حسًّا إضافيًّا بالانتهاء العربي. والاثنان كانا نتيجة الانتهاء إلى المنظمة الجديدة للدولة. وهناك عوامل عدة ساهمت في اتمام هذه العملية ولكن عنصراً هاماً واحداً فيها هو قدرة المجموعات المختلفة على التطلع إلى التجربة اللبنانية الحديثة من ضمن اطار الدولة على انها جزئياً من صنعهم لأنهم كانوا قد جعوا سجلاً تاريخياً حولها. أما بالنسبة للمسيحيين فانهم قد أصبحوا عبر الدولة الرسمية مشاركين في الشؤون العربية: جامعة الدول العربية، المعاهدات العربية، القمم العربية، الحروب العربية، الانخراط في عالم الاعمال العربي والحضارة العربية. أما المسلمين كما يتمثلون في الدولة اللبنانية فقد توافقوا معها في صداماتها المتعددة مع الدول العربية مما اكسبهم ذلك الحسّ الخاص بالعروبة - لبنيانين عرب. لقد كانت هذه العملية لا تزال في طور النمو عندما اندلعت الحرب الأهلية وأوقفت هذا التمازج.

لقد لعبت التربية دوراً ثانوياً في عملية التحويل هذه. لقد ساهمت في تحويل الشعور بالانتهاء بين مختلف المجموعات اللبنانية الموصوفة أعلاه، لكن ذلك الحسّ لم يكن يوماً ليُغرس في النفوس كخطٍّ واعية منسجمة تقودها الدولة.

ان النقطة الممتعة التي نلاحظها في هذه العملية هي ان تكوين الوحدة الوطنية قد حدث بصورة مستقلة تقريرياً عن النظام التربوي. لقد كانت كل مرحلة من مراحل انتهاء جديد مفترزة بتحويل اجتماعي - اقتصادي وسياسي رئيسي. وسنرى ادناه بان الجهد الذي بذلت لغرس هوية جماعية عبر تدابير رسمية لم تكن ناجحة.

تمرير الهوية عن طريق التربية. ان ايديولوجية سياسية منسجمة في المنهج الدراسية تسرّب عادة عبر المقررات التعليمية كنصول التاريخ والأدب. ان بإمكان هذه الخطة أن تكون خطة طموحة يتعين بوجها على المدارس كافة ان تستعمل الكتب ذاتها ومواد التدريس ايها. لكن على المرء أن يأخذ في الاعتبار الأخطار المحدقة بم مشروع كهذا.

أولاً: يدلّ التاريخ المعاصر على ان ايديولوجية مفروضة مركزياً عن طريق الأنظمة المدرسية لا تنبع في إحداث الوحدة المشودة. لتأمل كلاً من الاتحاد السوفياتي ومصر والعراق، وهي قلة من كثرة. لقد كان للعراق تاريخ طويل من نظام تربوي موحد مفروض مركزياً بالإضافة إلى ايديولوجية رسمية للناشئين والبالغين، ومع ذلك بقيت المشاعر الاصلية الأساسية للاكراد والشيعة والآخرين قديمة فعالة كعهدها إلى يومنا هذا. فهل سيكون التعليم المدرسي ذو الرمز الوطني في لبنان ناجحاً بعد اليوم؟ هل سيكون هذا التعليم سوياً ومتجانباً لحساسيات الطلاب من مختلف المجموعات؟ حتى ولو كان بالامكان ضمان هذا النجاح فهل ان خلق الانسجام وحرمان المجموعات المختلفة من حسّها بصفة مستقلة خاصة أمر مرغوب فيه حقاً؟ وما هو تأثير هذا الانسجام، إذا تحقق، على الديمقراطية في البلاد؟ إنه لسؤال خطير ستناوله لاحقاً.

هناك مبدأ مفترض في المقاربة اللبنانية الرسمية هو ان الفردية المتطرفة غربية عن ثقافتنا. والافتراض هو بان الطالب هو مركب شديد الصغر سريع الاستجابة للوضع في المدرسة فقط. انه افتراض لا واقعي كلّاً وتقليل لما يحدث في بعض البلدان المتقدمة. اننا أهل حضارة ذات ارتباطات جماعية وثيقة أكانت هذه الارتباطات هي : العائلة أو القرية أو العشيرة أو الطائفية. ان نزعة مفكرينا هي الحجل من وقائع بهذه والتعامي عن وجودها أو شجبها. إنه موقف محير. فالحسّ الجماعي هو حسّ سليم، وبركة من الله، في بلدان فقيرة كبلادنا نظراً لما توفره من مساعدة متبادلة ومن مساندة. حتى ولو لم يكن هناك اتفاق حول هذه المسألة فالحقيقة تبقى وهي بأن المجموعات موجودة وقوية وبالتالي لا تقدر الممارسات السياسية ان تنجح دون أحذتها في الحسبان. وبالاضافة، فإن الكاتب

لا يرى أي امتياز خاصة للتمثيل الفردي على التمثيل الجماعي. إنه من الممكن أن تكون لنا ديمقراطية تعكس الاحسiss والتسويات الطائفية. لقد ابتكرنا في لبنان منذ عهد بعيد ابتكاراً بارعاً من التمثيل الفردي والطائفي المشترك. فلماذا إذن نرمي بالطفل بعيداً مع المياه المتسخة؟

ثانياً، من هو الذي سيستنبط هذه الثقافة العلمانية التي ستُغرس في نفوس الطلاب؟ هل هناك فريق ثالث بيننا يقدر أن يشرف على هذا المشروع؟ هل هناك شيء في هذه القضية نقدر بأن ندعوه حياداً؟ هل بإمكان وزارة التربية إنتاج صيغة تكون حصيلة اتفاق بين المجموعات اللبنانيّة المختلفة الممثلة في الحكومة؟ وبالاضافة، هل ستكون هذه المجموعات أهلاً لمعالجة مسألة دقيقة وحساسة كهذه؟ ففي الوقت الذي يتم التوصل فيه إلى اتفاق كهذا تكون تفاصيل هذا الاتفاق قد أصبحت أقل حيوية لا بل منحدرة نحو التفاهة والابتدا. أو هل علينا أن نفرض آراء مجموعة واحدة على الآخرين؟ هل نقدر أن نضمن بأن المدارس ستطبق القانون الجديد وتتمسك بصيغة الدولة؟ أعلاً يقدر أساتذة المدارس ومدراؤها أن يهدموا نوايا المشرع؟ ماذا يعني مدرسةً ما من تعليم صيغة الدولة من جهة وإفهام الطلاب من جهة أخرى بأن وجهة النظر الرسمية هي شكلية؟ وماذا يعني هذه المدرسة من أن تعمد تاليًا إلى تعليم قصة «صحيحة» وفق أهواءها؟ أعلاً نكون بذلك قد شجعنا رد فعلِ معاكسٍ يولد ثقافةً مزدوجةً وعدم احترامٍ للدولة؟

وفي النهاية، هل هناك تاريخٌ لبناني واحد؟ وهل يقدر المرء أن يقول بأن تاريخ المجموعات اللبنانيّة وعلاقتها بعضها البعض كانت مسالمة؟ إذا كان الجواب الموضوعي نفياً فهل سيعرف بذلك موظفو الدولة المكلفوون بالرمز الجديد أو ينكرون الحقيقة في عرضِ مزيف للوحدة؟ إن دولة تغذّي أطفالها بالأكاذيب لا تحصد منهم سوى البهتان.

إذا كنا نتلهّف على مستقبل أفضل يتعين علينا ان نشكّل مستقبلاً جديداً، وان نفتح صفحة جديدة تاركين الماضي للماضي. ان التاريخ ليس كل شيء، وطلاب المدارس في لبنان قد يزدادون وعيّاً للعالم الجديد الذي نعيش فيه فإذا ما

رأوا أنفسهم جزءاً من كلّ ما يضمّ العالم العربيّ والبلدان النامية منها والمتقدمة. إنها الطريقة التي نتمكن بها من تحقيق بعض من حسّ لاتفاق على نحو أكثر سهولةً وفعاليةً بما لا يقاد من الأخذ بالخطط المشاتحة ومن انخراط الدولة. دعونا نترك للشعب حرية القيام بما يؤمن به وان لا يعيش في عالم من الاكراه والرياء وانخفاض المستوى.

إنه لم المهم ان نأخذ في الاعتبار الخطر الذي يحدق بمجتمع ديمقراطي عندما يسمح للدولة بممارسة دور أعظم في تشكيل آراء المواطنين. فإذا ما عُهد إلى وزارة التربية بمهمة جديدة كهذه فإن النتيجة لن تكون فقط تلقين أفكار ومبادئ معينة بل سيطرة جديدة أيضاً. ولن يكون بوسع أحدٍ ان يكشف عن كيفية تصرف وزارة بهذه وباي كفاءة أو انجاز إذا ما اؤتمنت على تنشئة اذهان الاجيال الطالعة. إن التفكير بموظفي دولة، نحن جميعاً على عهد بهم، يدخلون حياتنا عنوة، وبسلطات بهذه وتوّع خيف.

دعونا نتدارس مبتكرات رسمية أخرى في هذا الحقل - وزارة الإعلام. ما هي الفائدة التي تعود علينا من إقامة وزارة للإعلام ولماذا يتبعن على لبنان أن تكون لديه وزارة إعلام؟ واستهلاكاً نقول: ألكي يُصار إلى دفع المزيد من الرواتب إلى المزيد من الموظفين من الأموال العامة؟ ألكي تُثبت المعلومات المتحيزة التي لا يؤمن بها أي مواطن، الأمر الذي حدا برئيس وزارة سابق ان ينعت هذه المعلومات بالغباء: الإعلام الغبي. ما هو الذي تأتي به وزارة للإعلام في مجتمع ديمقراطي يمتلك قطاعاً خاصاً مفعماً بالحيوية في حقل الإعلام؟ ألا يكفي الدولة احتكار وسائل الإعلام المسموع (الراديو) والسيطرة على الإعلام المرئي (التلفزيون)! إن المهمة الموكولة إلى وزارات بهذه في البلدان العربية الأخرى هي تشجيع ايديولوجية الدولة ووجهة النظر الرسمية عبر نشرات الاخبار. لكن هذه البلدان ليست بلداناً ديمقراطية. فإذا كان لبنان بلداً ديمقراطياً و يريد الاستمرار في ذلك فما هو مغزى وجود وزارة للإعلام؟ فكما ان تلامذة المدارس لا يرسمون صورتهم للعالم من خلال ما يتعلمون في حجرات الدراسة كذلك البالغون فانهم لا يتقبلون الاخبار التي تنشر عليهم عبر القنوات

الرسمية. ان تعليم ايديولوجية وحدة وطنية في المدارس سوف لا يكون موثقاً او فعالاً بعد الآن أكثر من تعليم البالغين بواسطة وزارة الإعلام.

أعط وزارة التربية مهمة رئيسية كمثل غرس ايديولوجية وطنية في النفوس ولن يكون بوسع احد ان يكشف عما سترخيص لفسها تاليًا من مهام أخرى. إن فرض القواعد اللامعقولة على المدارس الخاصة أو حتى على اهالي الطلاب في المدارس الرسمية من قبل موظفين ينشدون سلطات اكبر لانتزاع المنافع لأنفسهم هو أمر لا يمكن تصوره. فإذا ما خُصص للدولة المزيد من المهام فستلقي الجبل تدريجياً على أنفاس المواطنين وستتلاشى الديمقراطية في هذا البلد، ولن يبقى منها سوى صدفة فارغة.

ان المجتمع اللبناني مُفعَم بالحيوية والنشاط وكافٍ نفسه بنفسه إلى حد بعيد. لذلك فإن له الحظ في أن يعيش حراً من الاضطهاد الذي يمارسه السياسيون تحت ستار المصلحة الوطنية.

إنني ادرك تمام الادراك بأن الديمقراطية في لبنان كانت موضع الكثير من الانتقادات من قبل المفكرين اللبنانيين. وقد كان أحد أهمها هو بأن الديمقراطية في لبنان هي ديمقراطية طائفية، واعتبار تزامن الديمقراطية مع الطائفية تناقض في التعبير. لقد اتّهمت الديمقراطية اللبنانية أيضاً باتاحة تواجه عدم المساواة في شكلٍ غير مقبول. وهناك انتقادات أخرى وجهت إلى النخبة السياسية ومفادها بأن افراد هذه النخبة يختلفون انفسهم بأنفسهم في المناصب التي يتولونها، وبأن النظام الانتخابي يجعل منهم منتخبين باقل من أغلبية الأصوات الخ . . .

دعونا نتناول بياجاز قضية الديمقراطية هذه ونرى ماذا تعني حقاً، وعما إذا كان يجب الأخذ بها أو لا في نظامنا التربوي. لقد كان الغرب منبع الديمقراطية المعاصرة ولذلك كانت المقارنات وبالحقيقة التقليد هي المبدأ الهادي. ويتعمّن علينا ان نعلم، منها يكن من أمر، بأن التجربة الديمقراطية في الغرب ليست علمانية على نحو منسجم. إنها لا تمنع بالضرورة القادة من أن يخالفوا أنفسهم بأنفسهم في المناصب التي يتولونها، ولا تضمن المساواة في مستوى المعيشة. وأخيراً، إنها لا تعني بالضرورة حكمها بالأغلبية.

هناك دعامتان تستند إليهما الديمقراطية الغربية: إحداهما أن الشعب هو الحكم النهائي في انتقاء قادة الدولة. وثانيهما حكم القانون وتحصيلاً تساوي المواطنين في حرية الوصول إلى القانون. إن الانتخابات في الغرب لا تحمل بانتظام إلى السلطة قادة انتُخبو بأغلبية أصوات المواطنين، لأن الواقع التنافسي بعمل على توزيع الأصوات التي ينالها المرشحون المختلفون بحيث لا يمثل الرابع أحياناً أكثر من ٢٠٪ من أصوات الناخبين، كما هي الحال غالباً في الرئاسة الأميركية. فهل يمكننا والحالة هذه أن نقول أن رئيس الولايات المتحدة يمثل الأمة بأكملها أو جزءاً صغيراً منها؟ إسأل أميركيًّا ما إلى أي حزب انتهى وسينبئك بأن الرئيس يمثل الأمة ككل. لماذا؟ لأن الأميركيين يتقبلون المبدأ القائل بأن الانتخابات هي نوع من اللجوء إلى حَكْم، صانع قرار النهائي، في انتقاء القادة. إن الأميركيين ليسوا بالضرورة آلية لا يجاد مثل بغالبية الأصوات مع ان الأمر مستحب إذا كان ممكناً. وتنص القوانين على ان المرشح الذي يحصل على أصوات أكثر من أي سواه يتسلم الرئاسة وليس ذاك الذي يمثل ارادة الشعب أو يحصل على أكثر من خمسين في المئة من الأصوات المسجلة. ان هذا التفاهم هو حصيلة حكمة سياسية تقضي بأن يكون هناك لجوء إلى آلية تقسم الاختلافات بين الشعب وتكون وحدتها موضع اجماعهم الكلي. فالديمقراطية إذن هي نوع متحضر، أي حرّ وسلام، لاختيار صانعي القرار الوطني وفق قواعد موطدة.

إن الوجه الأساسي الثاني للديمقراطية هو سيادة القانون. إن القائد المنتخب على نحو قانوني ليس حراً في اضطهاد المواطنين. إنه يخضع للقانون الذي يضع القيود على مسلكه / مسلكها. وهذا القانون يجعل الممثل السياسي مسؤولاً أمام الشعب الذي يملك حق الاختيار في تنحيته عن منصبه بعد انتهاء مدة ولايته القانونية. ان انتقاء قائد في حد ذاته ليس كافياً. فالهيئة الحاكمة يجب ان تخضع لقوية ضابطة ومعروفة من الحكم والمحكوم على السواء.

أما فيما يختص بالشكوى من ان القادة السياسيين في لبنان يخلفون انفسهم بأنفسهم في المراكز التي يحتلونها، فقد دل تحليل حول حركة انتقال القادة

اللبنانيين من المناصب من عام ١٩٤٣ حتى عام ١٩٧٢ على ان اجمالي هذه الحركة كان أعلى منه في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية . اما فيما يختص بكل من المساواة والفقر فإن لبنان يقصر في ذلك عن الأمم الغربية المتقدمة صناعياً لكنه يأتي في طليعة أغلب بلدان العالم الثالث بالنسبة للمساواة في توزيع الدخل ولعدد الاشخاص الذين يقعون تحت تخوم الفقر . وثانية نقول ان قضية المساواة هذه هي ، كما يبدو ، حصيلة المستوى الاقتصادي في البلاد أكثر منها عملاً ايديولوجيأ للدولة . وتدلّ الدراسات الشاملة على ان لدى اغلب البلدان المتقدمة صناعياً توزيعاً في الدخل أكثر عدالة مما هو عليه في البلدان الاقلّ غواً بصرف النظر عن الايديولوجية .

الدولة ، الوحدة الوطنية ، وال التربية . ما هو دور الدولة في المجال التربوي إذا كانت هذه الدولة ، كما بينا آنفاً ، تعاني من نقص في الموارد والاستقامة لتفعيل نظام تربوي واسع الشأن ، عادل وفعال؟ كيف يمكن تعزيز وحدة وطنية تحت وطأة هذه الظروف؟ إننا سنتصر على لبنان في الإجابة على هذا السؤال . إننا سنفترض أيضاً بأن كل شخص هنا يفهم بأن التكامل القومي يعني انسجاماً كافياً من حيث القوة بين مختلف المجموعات وولاءً عاماً للوطن والدولة . ومن هذا المنطلق ينظر إلى الوحدة الوطنية كظاهرة مصاحبة تتوج أنواعاً أخرى من الانتهاءات بعضها ذو طبيعة عامة وبعض الآخر ذو طبيعة خاصة . ان الوحدة الوطنية لا تشكل بدليلاً عن الانتهاءات الأخرى ولا سبباً في كيتها . إنها تشكل أساساً لها بشكل أوليّ نوعاً ما .

ستتناول هنا عدداً من العوامل التي تستطيع الاسهام في تعزيز ثقافة وطنية أقلّها في الأهمية هو التعليم داخل المدرسة . أولاً ، إن اعادة النظام والقانون إلى سابق عهدهما في لبنان ، خاصة في فترة ما بعد الحرب ستsem في تعزيز الوحدة الوطنية . فحينما يشعر المواطنون بالامان الكافي فانهم يتقلون ويستقررون طوعاً في أي جزء من البلاد دونما خوف أو وجل . ليس هناك من يدعى بأن الدولة في لبنان ما قبل الحرب قد غرسـت ايديولوجية وحدة وطنية في المدارس . ومع ذلك كان هناك لبنانيون من مختلف الخلفيات الدينية والعرقية يختارون العيش في

احياء المدن التي لم تكن يوماً موطن طائفتهم التقليدي. لقد كانت العائلات تختار بحرية اماكن سكناها حيث كانت تشعر بالحاجة والمقدرة على العيش بصرف النظر عن الترتيبات الاسكانية الطائفية. لقد ازدادت الاحياء السكنية المختلفة خلال السنوات الثلاثين للجمهورية المستقلة أكثر من ازيدادها خلال قرون مضت. ليس هناك من حاجة للمزيد من التعليق على اهمية هذه الظاهرة في عملية البناء الوطني. لقد هدمت الحرب في لبنان في وقت قصير، ولوسوء الحظ، ما أخذ حُكم القانون عقوداً لتوطيده.

لم يكن التكامل الاجتماعي مقتصرًا على الاحياء السكنية المختلطة فقط بل تعداها إلى مشاريع الاعمال والواقع المختلط دون النظر إلى الاعتبارات الطائفية. اضف إلى ذلك ظاهرة الاصطياف والتفاعلات الاجتماعية الأخرى. وأخيراً وليس آخرأ النظام الانتخابي الذي مهد لارتباطات متعارضة بين الناخين والمرشحين من مختلف المجموعات.

إذا قبلنا الملاحظة عن التكامل المذكور منذ لحظات، عندها يصح القول بأن عمل الدولة المحدود والأasicي إلى أبعد حد والذي هو حفظ النظام والقانون هو المفضي الأعظم إلى خلق وحدة وطنية. وفضلاً عن ذلك، وبالرغم من كونه أكثر اعمال الدولة أهمية، فإنه لا يحمل الموازنة عبئاً مالياً ولا يكلف المواطنين تقديمات إضافية إلى الدولة.

إن ما تعنيه مسألة النظام والقانون هو أمن المواطنين في حياتهم ومتلكاتهم وبالتالي الاكتفاء والتعلق بالوطن والدولة اللذين زوداهما بالأمن واحترام الذات. ويوفر لنا حيّ رأس بيروت نموذجاً جديراً بالاعتبار. لقد تطور هذا الحيّ في ظلّ النظام الجمهوري إلى منطقة السكان فيها أكثر تنوعاً وتكاملاً والمدارس الخاصة أكثر عدداً والثقافة أشد علمانية منها في أي جزء آخر من البلاد. إنه ليس نموذجاً يُحتذى في لبنان فقط بل نموذجاً يحتذى به منطقة الشرق الأوسط بأكملها والبلدان النامية. ومع ذلك قد يتساءل المرء عن دور الدولة في كل ذلك. لقد كان هذا الدور نادراً ما يدرك وذلك لأنّه كان الدور الرئيسي الأعظم.

ثانياً، الحكم الديمقراطي مع أنه أقل أهمية من الأول. ان حرية انتقاء المرأة لقادته وإخضاعهم للمحاسبة يولد مزيداً من الحريات ويضمّنها، كحرية التعبير، وحرية العمل والسعى وراءه، وحرية العمل السياسي، وحرية التجمّع، وحرية مناهج الدراسة الخ.... والسؤال هنا هو كيف يمكن لهذه الحريات الاسهام في بناء مجتمع منقسم اجتماعياً. إنها، وببساطة القول، تجعل التفاعل بين المواطنين من مختلف الطوائف ممكناً ومتحرراً من الخوف. إنها، وقبل كل شيء، تخلق لدى المواطنين شعوراً بالانتهاء والتعلق بالوطن الذي زودهم بهذه القيم الهامة في الحياة.

لقد كان الاحترام في لبنان للوطن ومؤسساته ضميّناً أكثر منه واضحاً. فنادراً ما يتلقى المرأة لبنانياً يعبر بأسلوب توكيدي عن اعتزازه بالنظام الذي زوده / زودها بهذه القيم. لكنه في الواقع يعبر عن هذا الاعتزاز مسلكياً وذلك بتعلقه بالنظام. فخلال وبعد خمس عشرة سنة من الحرب الأهلية الأثيمة التي انقلب فيها الأخ على أخيه والأب على ابنه، قلائل هم الذين تحذّوا النظام السياسي في لبنان أو طالبوا بالتخلي عنه أو اختاروا الخروج على الدولة اللبنانية. لقد كانت فرصة الاختيار مفتوحة على مصراعيها لكن لم يكن هناك من يأخذ بها. لقد كان ما يطلبه الناقمون هو الاصلاحات السياسية وأخصّها إعادة توزيع الحصص السياسية وليس الخروج على النظام الديمقراطي الذي أفسوه. وإذا ما أخذنا بالاعتبار بأن نصف السكان تقريباً في العشرينات لم يكن مؤيداً للدولة الجديدة، نجد بأن التعلق بالوطن ونظامه الذي تطور وغاً لم يكن بالإنجاز المزيل.

ثالثاً، ان توفير الحاجات الأساسية في حقل التربية هو أكثر فعالية في تعزيز الوحدة الوطنية. فتوفير الحاجات الأساسية يعني بأن الدولة هي المسؤولة والمستجيبة لازق مواطنها كافة. فحينما يكون المواطنون عاجزين عن توفير التعليم الخاص لأبنائهم تتدخل الدولة للمساعدة. وقد يصبح الشيء ذاته على الصحة والاسكان. ومع ذلك يجب التوكيد على النقطة الأساسية وهي بأن الدولة تلعب هنا دوراً تكميلياً وليس حصرياً أو مهيمناً. إنها لا تدفع بالآخرين

خارج العمل التربوي أو تفرض آراءها عليهم، بل تسعى على نحو اساسي إلى توفير الخدمات للمجتمع، هذا المجتمع غير قادر دون مساعدة على توفيرها. فالدولة هي الملاذ الأخير.

هناك ميزتان اساسيتان للدور محدود كهذا: أولاً، انه دور قابل للتتحمل من قبل دولة ذات موارد محدودة. ثانياً، ستكون الدولة قادرة على القيام به بفعالية.. مجاله المحدود وقابليته للتطبيق. وهذا الواقع يولد الاحترام للنظام.

في بلدان كمصر فشلت الدولة، التي ادعت بأنها الأفضل أهلية وقدرة، على توفير التعليم الشامل، فشلت في ان تضع ادعاءها هذا موضع التنفيذ وخسرت بذلك ايمان مواطنيها وثقتهم بالوطن. وكيفما يدرك المرء عمق المأزق وصعوبة معالجة المشاكل الناشئة في الحقل التربوي من قبل الدولة عليه ان يدخل في تفاصيل الوضع التربوي في مصر. فبدلاً من الاعتزاز بالوطن الذي يحمل فيه أولاد المدارس على الترنم له صباحاً وقبل كل شيء، هناك شعور بالسخرية وفقدان الرجاء.

يولد التفوق في التربية حسناً بالوحدة الوطنية أعظم بما لا يقاس من الحسّ الذي يخلقه غرس التفاهات في النفوس حول حب الوطن خاصة عندما يكون الطالب مشيناً بالشعور بأن التعليم الذي يتلقاه لا يؤهله للمهام المهمّة. ويزيد التفوق في التعليم انتاجية الاقتصاد الوطني ويوفر المزيد من الاكتفاء الاقتصادي لدى المواطنين. ان التفوق في التعليم ينشيء المواطن الأفضل معرفة الذي يستطيع القيام بالاختيارات السياسية الأفضل. إنه التفوق وليس الاساطير التاريخية المحاكاة حول الوطنية هو الذي يخلق شعباً مواليًّا ومواطناً. ان كل من يهدى السبيل بشكل اوسع امام النظام السياسي يشجع أيضاً احتراماً أعظم للسؤالون العامة. إن التفوق في التعليم يقلص الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين والمجموعات التي تعاني من ثغرة تاريخية في المستويات.

إن احترام الذات والاعتداد بالنفس ينشأ عن ت تكون الدولة حساسة بالنسبة للحرية وال حاجات مواطيتها الأساسية. فعندما يكتفي المواطنون بحصتهم

من المنافع العامة يكتفون بالبني والرموز العامة^(١). وعندما يتواافق افراد مختلفون مع البنية والرمز ايها يتواافقون أيضاً واحدهم مع الآخر عبر تلك البيئة الوطنية. وتزودنا لعبة كرة القدم بحالة توضيحية مفيدة حول ذلك. فعن طريق فرقاء لعبة كرة القدم المشهورين على الصعيد القومي كالاهلي والزمالك في مصر يتطابق الفلاحون الذين يراقبون التلفزيون في القرى الصغيرة النائية مع فريق وطني لم يسبق لهم ان رأوا اعضاءه او حلموا برؤيتهم. انهم يعلنون ولاةهم للفريق ذاته الذي يعلن له القرويون الاخرون هذا الولاء وبذلك يرتبطون سوية متخطين الحاجز التقليدية فيما بينهم. ويتشابه الأمر في المدن حيث يمكن للعامل ورئيسه ان يتقيا على قدم المساواة فقط عن طريق التطابق مع فريق او آخر. وهكذا وبالتوافق مع رمز وطني، رسمياً كان ام لا، يتواافق الافراد واحدهم مع الآخر.

ويقودنا هذا إلى دور آخر تستطيع الدولة من ضمنه ان تعمل على تعزيز الوحدة الوطنية دون فرضها مباشرة او على نحو جاف، ألا وهو تشجيع الفرق الرياضية في المدارس. إنه أمر نادر الحدوث، على ما أعرف، في لبنان. فعندما يلعب الطلاب من مختلف الفئات الدينية سوية فانهم يتعاشرون معاً، وفضلاً عن ذلك، تعلم الرياضة الطلاب احترام القوانين وتقبل المنافسة بلطف وكياسة. إنها تعلّمهم ان يدركون قوة الخصم ويخترموها. إنها جيئاً صفات على جانب كبير من الاهمية بالنسبة للمواطن ولكيفية تصرفه / في الميدان السياسي في المجتمعات المتباينة منها والمتغيرة.

وقد أخذت الدولة في لبنان على عاتقها منذ فجر الاستقلال مهمة توفير

(١) ازدادت الاستثمارات في صناعة النسيج، في ما خلا صناعة الألبسة الجاهزة والمنتجات الوسيطة، على نحو غير متكافئ. وامتضت صناعة الصلب، التي ليست بذات فائدة نسبياً، كمية وافرة من الرساميل بتكليف باهظة. وفي وقت لاحق ابتدأت صناعة الالمنيوم المستهلكة للطاقة على نحو تكتيفي. وعلى العموم كان المبدأ المادي في عملية الاستثمار والتتجاهل للفوائد النسبية هو إقامة المشاريع التي تستلزم رساميل مكلفة بدلأ من تلك التي تستلزم يداً عاملة مكثفة. ان الصناعات التي أسسها القطاع العام كصناعة المثلجات والشوكولاته والمشروبات غير الكحولية ومستحضرات التجميل والتي تعمل بأقل جهد ونفقة هي تلك التي كان الاشتراكيون يصفوتها، عندما كان ينشئها الآخرون. بالعبارة وغير الازمة وطنياً.

التعليم للذين يحتاجونه ويطلبوه. وبقدار ما حضرت نفسها بهذا الدور دون تعدّ على حقوق الآخرين الذين يقومون بمهمة مماثلة، بقدر ما استطاعت اظهار بعض دليل من تقدم في الحقل التربوي. ان هذا التقدّم يجب ان يتواصل ليكون هدفاً وطنياً. إن أي انحراف نحو السيطرة والتعمّي على حقوق الآخرين سيهدم النظام التربوي الخاصّ منه والعام. ان للدولة دوراً أفضل يجب ان تلعبه وهو دور الحارس لقضية التفوق ولبلداً المسؤولية في الحقل التربوي.

وطالما أن للبنان نظاماً مدرسيّاً وطنياً يتطلب مناهج مقتنة فإن تعليم نصّ تاريخي موحد هو أمر محظوظ. لقد تقدم بعض الباحثين اللبنانيين^(٢) باقتراحات بناء حول كيفية القيام بذلك بدقةٍ واحترام فقدتا على ما يبدو في مناقشات الهيئة الرسمية الموكّلة بصياغة وجهة نظر وطنية موحّدة حول التاريخ اللبناني. إن ضيق المقام هنا لا يسمح لنا بمناقشة هذا الوجه الخاص من الموضوع لذلك نحبس تعليقاتنا حوله.

إن الاقتراح الأول هو تهدئة هاجسنا المتعلّق بموضوع التاريخ في المناهج الدراسية. إن ذلك يتمّ من خلال طريقتين: وجوب تدرّيس مادة التاريخ من ضمن حلقة دراسية عامة لعلم الاجتماع يؤكّد فيها على النظام السياسي ذاته وعلى تطوره. ويتعبّن على الطالب ان يعرف من دراسة التاريخ أوجه عمل الدولة التي تؤثّر عليه كمواطن؛ حقوقه وواجباته المنصوص عليها صراحة في الدستور وفي المؤسسات الحكومية عامة. كما يتوجّب تدريب الطالب على فهم العالم العصري الذي نعيش فيه.

إن دراسة التاريخ اللبناني يجب ان تتم في إطار العالم العربي خصوصاً والعالم عموماً. دعونا نتجنب وطنية كراهية الاجنبي التي تنتهيها اغلب البلدان التي تقتصر على تعليم تاريخها الخاص - نحن إزاء العالم.

إن التركيز على العلاقات مع العالم الخارجي هو أمر هام ب نوع خاص في لبنان لأن لدى معظم المجموعات اللبنانية صلات وامتدادات إلى ما وراء الحدود

(٢) ان الكاتب على علم باثنين هما الاستاذان انطوان مسرة ومنير بشور.

اللبنانية^(٣) يتوجب الاعتراف بها واحترامها. وسيضعننا الخوف من مناقشتها على أرض طالما خشينا من أن نطأها. ان اللبنانيين بأخلاقهم لوطفهم لم ينقادوا إلى الخيانة لأن لهم صلات ثقافية مع شعوب وثقافات وراء الحدود. ونادرًا ما نقع على مجموعة لبنانية واحدة لا تمتلك مثل هذه الصلات مع الخارج.

ثانيًا، من المهم ان نضع قضية نشوء الدولة في اطارها الصحيح. ان لبنان هو واحد من مئات الدول الجديدة التي نشأت حديثاً في آسيا وأفريقيا. إننا دولة جديدة غير قديمة ولا ممتازة جداً. انها نقاط اثارها سابقاً وبوضوح الدكتور أحمد بيضون ويجب التوكيد عليها مجدداً. ان أفضل ما يمكن فعله في تتبع تاريخ هويتنا كهوية سياسية، أي كمجموعة في ظل نظام واحد من الحكم، هو الابتداء بحكم المعينين في القرن السادس عشر. لا بأس بذلك، ولكن هذام وبعدأخذ كل الامور في الحسبان، لا يجب ان يعمينا عن الواقع، وهو ان امارة الجبل كانت نواة الانطلاق للمخلوق البالغ. لقد كان المخلوق البالغ نتاج علمية تطويرية، ولم يبلغ شكله الحالي إلا في القرن العشرين. ان على الطالب ان يفهم تلك الحقيقة الاساسية. لذلك يجب ان يؤق في مادة التاريخ على المجموعات البشرية والأراضي التي لم تكن جزءاً من البلاد في الماضي. ما من دولة في العالم ولدت مكتملة ولأسباب لا غبار عليها. إن كل الدول القومية هي دول مصطنعة مخلوقة عرضاً وبعضاً من نتاج المفترسين. ليس هنا من ضرر في مواجهة الحقيقة بشكلها المطلق، ان التاريخ لا يصنع لنا المستقبل. ان ما يصنع لنا المستقبل هو قرار واع باننا نريد ان نصون هذا النظام لأنه يعكس قيمنا الأثيرية. فإذا لم يعد هذا النظام قادرًا على تأدية هذه الخدمة فلا منفذ له.

الخلاصة. إن ما حاولنا التوكيد عليه أساساً في هذا المقال هو الطبيعة الخادعة لمفهوم الدولة والسهولة التي يقع بها الشعب والمفكرون الناقدون فريسة سرابها. ان طبيعة مرحلة التطور التي يمرّ بها المجتمع العربي تغذي نزعة التطلع

(٣) إنه وجه من المسألة لا أجده مبيناً بوضوح في مقال الأستاذ مسرة العميق حول الموضوع. والعجيب في الأمر، على الأخص، هو الحلقة العربية المفقودة وأنا على ثقة أن الدكتور مسرة متحمس تماماً لها.

إلى الدولة كقوة محايدة وسط القوى الطائفية والموازية. إنها تخلّد الاعتقاد القائل بأن هدف الدولة الأوحد هو تحقيق الصالح العام. وبذلك شجّع المفكرون والشعب على السواء موظفي الدولة على اضطهادهم وانتزاع مواردهم باسم مثل أعلى مجرد. وتكمّن وجهة النظر وراء إعطاء الدولة اللبنانيّة حالياً سلطاتٍ جديدة لفرض مناهج دراسية شاملة وموحدة على كافة المدارس باسطورة خاصة بها حول التاريخ القومي اللبناني.

لقد استعرضنا الأخطار العملية الضمنية المحدقة بهذا الوضع والأسس الفكرية الواهية التي يستند إليها. كما ناقشنا موضوع استعداد الدولة وقلة كفايتها للقيام بدور ترسّيخ وحدة وطنية عن طريق النظام التربوي ، وأشارنا إلى أن دور الدولة في هذا المجال يجب أن يلزم الاعتدال وإن يكون حسّاساً بالنسبة للحضارة التعددية في البلاد. كما وأنه قد جرت الإشارة إلى أن هوية المجموعات في التاريخ اللبناني بما فيها الهوية اللبنانيّة قد اتخذت أشكالاً متباعدة خلال الحقبات التاريخية المختلفة، وبأن التغيير في هذه الهوية كان مقترباً بالتحول الاجتماعي - الاقتصادي ولم يأت نتيجة التعليم الرسمي . إننا لا نقدر ان نجد في أي مكان من تاريخ منطقتنا وتاريخ البلدان الأخرى المعاصرة بأن هوية رسمية ما كانت قادرة على ان تحل محل الارتباطات الأساسية كالانتفاء الطائفي او ان تغييراً كهذا هو ضروري إذ اننا قد اظهرنا ، وخاصة بالنسبة إلى لبنان ، بأن تعايش المجموعات المتنوعة في المجتمع في ظل دولة واحدة هو أمر ممكن . ان الاعتراض بأن الحرب الاهلية قد حدثت بفعل تنوّع وجهات النظر الطائفية لا أساس له في الحقيقة السياسية .

إن الوحدة الوطنية والتربية تتطلّبان إيجابياً إذا ما أخلصت الدولة لمهماتها الأساسية وأنجزتها على نوع جيد. وتكون الدولة أفضل قدرة على الاداء عندما توازن بين هذه المهام ومواردها المادية والبشرية ، وخاصة في المجتمعات النامية حيث تكون الأعباء التي تحملها الدولة عظيمة كمثل ضآلة مواردها . لأن الدولة عندما توسيع نفسها تجرّد المواطن من موارده / المالية وتنكر عليه / الخدمات المرضية . ان دولة كهذه ليست أهلاً للاحترام وعاجزة عن خلق حس-

بالانتهاء أو الوحدة الوطنية.

إن الدولة اللبنانية تستمر إلى أبعد مدى في تحمل تعددية وجهات النظر حول القضايا السياسية والثقافية ما استمرت هذه التعددية. وسيتهي ذلك عندما تتحجب وجهات النظر هذه أو تندمج بقوة في ايديولوجية واحدة. عندها يتوجب على الدولة أن ترك المجموعات وشأنها لتطوير وجهات نظرها وأن تتبع لها الفرصة لتقريب ميوها الايديولوجية من بعضها أكثر فأكثر بطريقة عفوية وطبيعية خلال قيامها بزيادة التفاعلات فيما بينها.

وبالاضافة، فإن الدولة مدعوة لتهيئة الاساتذة في مدارسها وتشجيعهم على التوكيد على تعددية تطلعات المجموعات اللبنانية المختلفة وارتباطها بحضورات ما وراء الحدود. إن أي خطر يُرى في هذه المقاربة هو حصيلة عدم استقرار زائف وآفاق ضيقة من التفكير. إننا نعيش في عالم يقترب من بعضه أكثر فأكثر كل يوم ويجب أن نستمدّ قوة من جسورنا المتعددة إلى أجزاء متعددة منه. وإلى ذلك يجب تشجيع الاجيال القادمة على اعتبار هذه الارتباطات على أنها مصدر قوة لوطننا وليس وسيلة لتحقيق نفوذ مجموعة ما على حساب المجموعات الأخرى.

أخيراً دعونا نؤكد على أننا لا نستحدث هنا البدعة السائدة حالياً في النظرية الأكادémie الغربية، بدعة تقلص الدولة وتتوسيع المجتمع. وسبب واحد لذلك هو أن هذه الصيغة هي غير ضرورية في بلد كلبنان لم يسبق للدولة ان قيدت فيه نشاطات مواطنيها. ومع ذلك فالأهم هو بان التمييز بين الدولة والمجتمع هو اصطناعي صرف ولا يؤول إلى مرحلة جديدة في عملية التطور. فحين تضطرب الدولة وتتعثر في ادائها يتعرّث المجتمع ويتهاوى نشاطه إذ إن الدولة تشكل انعكاساً لنشاطات شعبها ومعاييره. لذلك تبرز الحاجة إلى تعاون بين الدولة والمجتمع، تعاون حميد ووثيق يرتكز على التفاهم والاقناع وليس على الاكراه وانتزاع المنافع. لقد آن الأوان لتلك البلدان التي وسعت فيها النخبة السياسية سلطات الدولة ان تفهم بأن لا مستقبل في الديكتatorية، وأن الوقت قد حان ليرقى المرء مجدداً إلى سدة كرامته.

